الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور البنك المركزي في الرقابة على القطاع المصرفي الجزائري – دراسة تحليلية (2015-2016)

إعداد الطلبة:

– ميم رشيدة

– ليفة جهيدة

– مجيدي صبرينة

– خياري جهاد الإسلام

تحت إشراف الأستاذ:

بشير زبيدي

لجنة المناقشة

– علي قابوسة	**أستاذ محاضر صنف أ**	**بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي**	**رئيسا**
– بشير زبيدي	**أستاذ محاضر صنف أ**	**بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي**	**مشرفا ومقررا**
– كريمة حبيب	**أستاذ محاضر صنف ب**	**بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2018/2017

الشكر والتقدير

نتوجه بالشكر لله عز وجل على تيسيره وتوفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع عملاً

بقوله تعالى "ولإن شكرتم لأزيدنكم"

انطلاقا من العرفان بالجميل فإنه ليسرني أن التقدم بالشكر الامتنان إلى أستاذنا ومشرفنا البشير زبيدي على مساعدته لنا دون أن يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة وتشجيعه لنا وحمدا لله بأن يسره في دربنا ويسر به أمرنا وعسى يطيل عمره ليبقى نبراساً في نور العلم والعلماء.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة وإغنائهم بمقترحاتهم القيمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر واسمنا بعبارات التقدير إلى كل أساتذة الجامعة بالوادي بأخص بشير دريدي واحمد نصير على كل المساعدات والتوجيهات التي قدموها لنا من أجل إنجاز وإتمام هذا العمل دونا أن تنسوا جميع الأساتذة في كل مراحل الدراسة.

كما نتقدموا بتشكراتنا إلى دفعة كافة طلبة ماستر إقصاد نقدي وبنكي 2018 وكل حاملي راية العمل.

وفي النهاية يسرنا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد يد عون لنا في مسيرتنا العلمية.

الملخص:

يتم التطرق في هذه الدراسة إلى موضوع دور البنك المركزي في الرقابة على القطاع المصرفي،وذلك بان البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية التي تنشط داخل النظام المصرفي، والتي ينبغي متابعتها ومراقبتها لأنشطة مختلف البنوك التجارية بصرامة وفعالية لضمان استقرار هذا الأخير.

وسيتم من خلال هذه الدراسة تحديد مختلف الآليات التي يستعملها كل من بنك الجزائر، بالإضافة إلي مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ووضع نظم الرقابة والإشراف المصرفي بهدف ضمان استقرار وسلامة النظام المصرفي.خاصة في ما يتعلق بالرقابة الاحترازية و معرفة الدور الذي يقوم به بنك المركزي و الرقابة الإشرافية في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي بين أطراف العملية الرقابية، من خلال عرض وتحليل الإطار القانوني.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، النظام المصرفي، الرقابة الإشرافية.

Résumé

Our study facuses on the main role of the central bank in the conrol of the mani tariol sector in which we control different commercial bamks stricthy to insure the stability of the last . Within this study we will define various mecha mims used in each bank in algaria inaddihim to emsuning regulath ons there fore analysis chould be applied to realize the legal envinment .

Kea words : Central bank, mom tanial system, stability system,sur vey control.

الفهـــارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**III**
فهرس الأشكال	**IV**
مقدمة	أ
الفصل الأول:الأدبيات النظرية لرقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي	
تمهيد	5
المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للبنك المركزي والجهاز المصرفي.	6
المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي	6
الفرع الأول: تعريفات البنك المركزي	6
الفرع الثاني:خصائص البنك المركزي	7
الفرع الثالث:أهداف البنك المركزي	7
المطلب الثاني: ماهية الجهاز المصرفي	8
الفرع الأول: تعريف الجهاز المصرفي	8
الفرع الثاني:خصائص الجهاز المصرفي	8
المبحث الثاني: البنك المركزي كسلطة رقابية على الجهاز المصرفي	9
المطلب الأول: تعريف وأساليب وأدوات رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي	9
الفرع الأول:تعريف الرقابة المصرفية	9
الفرع الثاني: أساليب الرقابة على الجهاز المصرفي	9
الفرع الثالث: أدوات الرقابة على البنوك	11
المطلب الثاني: مجالات الرقابة على كفاءة أداء البنوك	12
المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي	14
المطلب الأول: الدراسات السابقة	14
المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة	17
الخلاصة	19
الفصل الثاني: تحليل واقع رقابة بنك الجزائر على الجهاز المصرفي	
تمهيد	21
المبحث الأول: نظرة حول واقع الجهاز المصرفي الجزائري	22

المطلب الأول: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري	22
المطلب الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري واهم مؤشرات أدائه	23
الفرع الأول: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	23
الفرع الثاني: موشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري	25
المطلب الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري ومقررات لجنة بازل	26
المبحث الثاني: الأنشطة الرقابية للبنك المركزي الجزائري لسنتي 2016/2015	28
المطلب الأول: المكلفين بالرقابة ورقابة على المستندات	28
الفرع الأول: المكلفين بالرقابة	28
الفرع الثاني: الرقابة على أساس المستندات	29
المطلب الثاني: الرقابة بعين المكان	32
الفرع الأول: الرقابة الشاملة لمهمات التنقيط المصرفي ومهمات التحقيق الخاصة	34
الفرع الثاني: مهمات الرقابة على عمليات التجارة الخارجية	36
المطلب الثالث: الرقابة الجزئية الاحترازية	38
الخلاصة	40
الخاتمة	42
قائمة المرجع	46

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(02-01)	هيكل الجاهز المصرفي الجزائري الحالي	24
(02-02)	أهم مؤشرات الأداء المالي المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011- 2015	25
(02-03)	رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة 1991.	26
(02-04)	رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة1994.	27
(02-05)	خاص بإحصائيات عدم الامتثال للتنظيمات الاحترازية لسنة 2015.	29
(02-06)	خاص بإحصائيات عدم الامتثال للتنظيمات الاحترازية لسنة 2015	30
(02-07)	خاص بإحصائيات حول الرقابة بعين المكان لسنة2015	32
(02-08)	خاص بإحصائيات حول الرقابة بعين المكان لسنة2016.	32
(02-09)	يبرز أهم المحاضر المسجلة للمخالفات لسنة2015.	35
(02-10)	يبرز أهم المحاضر المسجلة للمخالفات لسنة2016	35
(02-11)	إحصائيات حول العليات المسجلة لمعاملة التجارة الخارجية لسنة 2015	37
(02-12)	إحصائيات حول العليات المسجلة لمعاملة التجارة الخارجية لسنة 2016	37
(02-13)	النشاطات الأخرى للرقابة الجزئية الاحترازية لسنة2015	39
(02-14)	النشاطات الأخرى للرقابة الجزئية الاحترازية لسنة2016	39

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الأشكال	رقم الصفحة
(02-01)	يوضح دائرة نسبية لإحصائيات سنة2015	**30**
(02-02)	دائرةنسبية توضح إحصائيات لسنة2016	**31**
(02-03)	يمثل دائرة نسبية توضح الرقابة بعين المكان لسنة2015.	**33**
(02-04)	يمثل دائرة نسبية توضح الرقابة بعين المكان لسنة2016	**33**
(02-05)	دائرة نسبية توضح المحاضر المسجلةلسنة2015	**35**
(02-06)	دائرة نسبية توضح المحاضر المسجلةلسنة2016	**36**
(02-07)	دائرة نسبية تمثل المعاملات التجارة الخارجية لسنة2015.	**37**
(02-08)	دائرة نسبية تمثل المعاملات التجارة الخارجية لسنة2016	**38**

المقدمة

توطئة:

يتكون النظام المصرفي من مجموع مؤسسات الإقراض المتمثلة في البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي تلعب دور الوساطة بتجميع أموال الجمهور في شكل ودائع، وتمنحها في شكل قروض للمستثمرين وأصحاب الأعمال وهذا كله تحت رقابة البنك المركزي الذي له دور في الاقتصاد الوطني والذي يمكن النظر إليه من ناحيتين أساسيتين: الأولى من حيث وظيفة البنك كبنك مركزي برقابته على الجهاز النقدي والمصرفي في البلاد وأثره في ذلك، والثانية من حيث الدور الذي يلعبه أو الذي يمكن له أن يؤديه في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

والمعلوم أن الرأي المقبول عموما هو أن يعهد للبنك المركزي عادة مهمة الرقابة على الجهاز النقدي والمصرفي في البلاد غير أن إدراك البنك المركزي لوظيفته هذه يختلف عن قدرته على تنفيذ رقابة فعالة ويرجع ذلك إلى أن البنك يؤدي وظيفته ويقوم بعملية الرقابة المركزية تحت ظروف اقتصادية ومالية معينة، ويعتمد أثر عملياته ومدى قدرته على تنفيذ سياساته بدرجة ملموسة على مقدار السرعة التي تشيع بها نتائج تلك العمليات في الجهاز المالي و المصرفي.

لا يخفي عن أحد الدور الهام الذي تقوم به البنوك بمختلف أنواعها في خدمة الاقتصاد الوطني فقد تطورت العمليات المالية وتنوعت الخدمات المالية التي تقوم بها البنوك التجارية وساهم ذلك في تطير مبادئ ومعايير التسيير والرقاب ة والمحاسبة الخاصة بالبنوك التي تختلف من تلك المطبقة في المؤسسات الصناعية والتجارية وغيرها في الأهمية التي يكتسبها نشاط البنوك التجارية والحساسية التي يتميز بها في النظام المصرفي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، فإنه يستوجب أن تكون هناك رقابة على هذه الأخيرة في تأدية عملها بأحكام القانون المصرفي والوجهات الصادرة إليها من الأجهزة المختصة في مقدمتها البنك المركزي من التأكد من سلامة مراكزها المالية وحماية أموال المودعين وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي معا لأن فشل هذه البنوك يؤدي إلى تدهور الثقة في جميع البنوك وعليه يمكن القول أن الرقابة على البنوك بواسطة البنك المركزي قد أصبحت وظيفة أساسية له لما يمكن أن يحقق معدلات أفضل للنمو الاقتصادي لذا يجب أن تكون هذه الرقابة صارمة من خلال تطبيق أدوات وأساليب سوءا كانت وسائل كيفية أو نوعية .كما أن وجود جهاز مصرفي متطور وفعال وعلى درجة عالية من المرونة وله القدرة على التجديد والابتكار يعد شرطا أساسيا لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي .

إن الجزائر وكغيرها من الدول سعت إلى تفعيل دور بنك الجزائر في الرقابة على البنوك التجارية، زيادة على محاولة تطوير مختلف مكونات النظام البنكي بالقدر الذي يؤهلها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ويعد الأمر متعلق

بالنقد والقرض الدعامة الأساسية لتطوير النظام النقدي والمصرفي اعتمادا على أسس ومعايير عالمية وتكريسا لرغبة الجزائر في تكوين وتطوير هذين النظامين ، كما يعد محورا هاما للإصلاحات المصرفية .

1-الإشكالية :

ما هو دور البنك المركزي في ممارسة رقابة فعالة على الجهاز المصرفي؟

2- التساؤلات الفرعية

وللإجابة على هذه الإشكالية سالفة الذكر نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- هل من مهام البنك المركزي سلطة رقابية ؟
- ما ضرورة خضوع القطاع المصرفي للرقابة المصرفية ؟
- ما مجال رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي ؟
- ما هي أدوات البنك المركزي للرقابة على الجهاز المصرفي؟

3-الفرضيات :

وللإجابة على الأسئلة الفرعية نقترح ما يلي:

- البنك المركزي هو بنك البنوك وهو الوحيد الذي يحظى بسلطة الرقابة على البنوك الأخرى؛
- يخضع القطاع المصرفي للرقابة المركزية من أجل تحقيق سلامة دائمة للقطاع ؛
- تتمثل الرقابة المركزية على مراقبة جميع أعمل البنوك بصفة دورية، من خلال عدة قوانين وتشريعات يصدرها البنك المركزي؛
- تتمثل أدوات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في عدة أدوات مثل التقارير اليومية، المراجعة الداخلية ، الكشوفات المالية وغيرها .

4-مبررات اختيار الموضوع:

يعود إختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية .

- الأسباب الذاتية: الميل والرغبة الشخصية في البحث والإطلاع على الموضوع للإلمام بجانب من الجوانب الذي تعمل فيه البنوك باعتبار أن تخصصنا في مجال البنوك ؛
- الأسباب الموضوعية: نظرا للدور الذي يلعبه البنك المركزي في التأثير على الجانب النقدي والمالي من خلال الرقابة والذي أصبح له دور كبير في اقتصاديات اليوم، إبراز العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية والتعرف على كيفية ممارسة البنك المركزي لرقابته على البنوك التجارية بهدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي.

5- أهداف الدراسة:

- توضيح دور الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي على أعمال البنوك ومحاولة فهم آلياتها ومتابعة مختلف جوانب الأداء المصرفي؛
- معرفة دور الرقابة في تفعيل أداء البنوك التجارية .

6- أهمية الدراسة:

- توضيح الإطار العام للرقابة المصرفية الذي تمارسه السلطات الإشرافية على أعمال البنوك؛
- محاولة فهم الآليات المختلفة لمراقبة النشاط المصرفي ومتابعة جوانب أداء البنوك .

7- المنهج الدراسي المتبع والأدوات المستخدمة:

المنهج الوصفي التحليلي: والذي تم الاستعانة به وهو منهج ضروري لوصف واستعراض الإطار النظري للتطورات المصرفية الحديثة والبنوك التجارية ووظائفها واستنباط أهم انعكاساتها على أداء وأعمال البنوك.

واعتمدنا أيضا على الأدوات التالية في الدراسة:

- كتب؛
- المذكرات؛
- المجلات؛
- مواقع عبر الانترنت.

8- صعوبات الدراسة:

التجسيد النظري على الواقع من خلال صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالبنك، الخاصة بالكشوفات المالية والتقارير الرقابية المعدة من طرف البنك المركزي .

9-هيكل الدراسة:

لقد قسمنا محتوى الدراسة إلى فصلين كالآتي: الفصل الأول: تناولنا فيه عموميات حول البنك المركزي والجهاز المصرفي ويحتوي هذا الفصل إلى ثلاث مباحث خص المبحث الأول مفاهيم حول البنك المركزي والجهاز المصرفي أما المبحث الثاني فقد تناول البنك المركزي كسلطة رقابية على القطاع المصرفي والمبحث الأخير بعنوان دراسات سابقة حول رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي .الفصل الثاني: تطرقنا في هذا الفصل الى واقع الجهاز المصرفي الجزائري والأنشطة الرقابية لسنتي 2015 -2016 ،درسنا فيه دراسة تحليلية حول موضوعنا حيث قسم أيضا إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان واقع الجهاز المصرفي الجزائري والمبحث الثاني خص بعض من الأنشطة الرقابية لبنك الجزائر على القطاع المصرفي.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لرقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي

تمهيـــد:

إن الأهمية التي يكسبها نشاط البنوك التجارية و الحساسية التي يتميز بها في النظام المصرفي بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة، فإنه يستوجب أن تكون هناك رقابة على هذه الأخيرة في تأدية عملها بأحكام القانون المصرفي و الوجهات الصادرة إليها من الأجهزة المختصة في مقدمتها البنك المركزي من أجل التأكد من سلامة مراكزها المالية وحماية أموال المودعين وتحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي معا لأن فشل إحدى هذه البنوك سيؤدي إلى تدهور الثقة في جميع البنوك .

وعليه يكون القول أن الرقابة على البنوك بواسطة البنك المركزي قد أصبحت وظيفة أساسية له لما يمكن له أن يحقق معدلات أفضل للنمو الاقتصادي لذا يجب أن تكون هذه الرقابة صارمة من خلال تطبيق أدوات و أساليب سواء كانت وسائل كيفية أم نوعية و هذا ما سنتطرق له من خلال ما يلي:

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للبنك المركزي والجهاز المصرفي.

المبحث الثاني: البنك المركزي كسلطة رقابية على الجهاز المصرفي.

المبحث الثالث: دراسات السابقة حول رقابة البنك المركزي والجهاز المصرفي .

المبحث الأول:الإطار ألمفاهيمي للبنك المركزي والجهاز المصرفي

يحتل البنك المركزي قمة هرم الجهاز المصرفي في أي اقتصاد، وتعتبر نشاطاته ذات أهمية بالغة باعتباره المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود المتداولة في كل بلد، وفي نفس الوقت المسؤولة عن المراقبة وتوجيه الجهاز المصرفي، فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك بالإضافة إلى أنه الملجأ الأخير لمختلف البنوك التجارية عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات السائدة أو القائمة في كل دولة.

المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية النشطة في اقتصاد أي دولة، وأردنا من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على ماهية البنك المركزي من خلال مفهومه وخصائصه وأهميته.

الفرع الأول: تعريفات البنك المركزي

للبنك المركزي عدة تعاريف سنتطرق إلى أهمها كما يلي:

التعريف الأول: يعد البنك المركزي المكون الأول للجهاز المصرفي وعند التعرض لشخصية نقدية بهذا المستوى لابد وأن ينصرف إلى أذهاننا أن هذا البنك هو"مؤسسة مصرفية هدفها الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية التي يجري وضعها من قبل البنك نفسه"[1].

التعريف الثاني: هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في الدولة وتقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي [2] .

التعريف الثالث: هو عبارة عن مؤسسات مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة ومسؤولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة، كما أنه يأتي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد [3].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي:

البنك المركزي هو بنك البنوك وهو المكون الأول للجهاز المصرفي والمسيطر الأول والوحيد في الأمور النقدية حيث يراقب الجهاز المصرفي بكل عملياته.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 243.

[2] أحمد حسن عطشان، **الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 17- 18 .

[3] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية –البنوك التجارية –البنوك المركزية)**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2002، ص244.

الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي

يمكن إبراز عدة خصائص للبنك المركزي من بينها[1]:

- البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة، أي أنها مدارة من قبل الدولة وتحت إشرافها؛
- يكون البنك المركزي ممثلا السلطة النقدية في الإشراف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في عرض النقد؛
- هناك بنك مركزي واجد في كل دولة مع إمكانية أن يكون لهذا البنك عدة فروع في مناطق الدولة المختلفة وأقاليمها؛
- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، بما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية وغير التجارية، وبما له القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية دون سواء.

الفرع الثالث: أهداف البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية ويأتي على رأس النظام المصرفي ، وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية فإن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة و يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، و يتمتع بالسيادة والاستقلال، و يمكننا تلخيص أبرز أهداف البنك المركزي في[2]:

- تحقيق الاستقرار النقدي؛
- العمل على تحقيق مستوى عالي من الاستخدام (العمالة)؛
- العمل على تحقيق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي.

[1] جلاوي رشيدة ، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك**، مذكرة ماستر، تخصص:اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج– البويرة، السنة الجامعية، 2015/2014، ص145.

[2] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص174.

المطلب الثاني: ماهية الجهاز المصرفي

من المعروف أن الجهاز المصرفي يتشكل عادة من البنك المركزي كشخصية نقدية أولية، وركز هذا المطلب على الجوانب المرتبطة بالجهاز المصرفي، ومحاولة ضبط مختلف التعاريف دون إهمال ما يتسم به الجهاز المصرفي من خصائص.

الفرع الأول: تعريف الجهاز المصرفي

يعرف الجهاز المصرفي على أنه الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة.

الفرع الثاني: خصائص الجهاز المصرفي

يمكن إبراز خصائص الجهاز المصرفي في النقاط التالية[1]:

- يتكون الجهاز المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز؛
- يخضع الجهاز المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي؛
- إن هذا الجهاز واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني؛
- أنه جهاز مملوك بالكامل للدولة ملكية عامة ومن أمثلتها البنك المركزي، وبنك التنمية للمدن والقرى؛
- أنه جهاز قائم يركز عدد محدود كم البنوك للقيام بالعمليات المصرفية.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص13.

المبحث الثاني: البنك المركزي كسلطة رقابية على الجهاز المصرفي

سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي وذلك من خلال توضيح أساليب الرقابة على البنوك كالمراجعة اليومية، التقارير والميزانية التقديرية والعديد من الأساليب الأخرى التي تسهل عملية الرقابة على الجهاز المصرفي والسيطرة التامة عليه والدراية الكافية لما هو عليه الجهاز المصرفي لتحسين أداء البنوك وتحديد الجوانب السلبية من الجهاز المصرفي لمحاولة القضاء عليها.

المطلب الأول: تعريف وأساليب وأدوات رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي

يمكن إبراز الرقابة المصرفية على أنها رقابة تقوم بعدة أساليب وأدوات على الجهاز المصرفي المذكورة في الأسفل، ومن خلال هذا سنتطرق إلى التعريف التالي:

الفرع الأول: تعريف الرقابة المصرفية:

الرقابة المصرفية هي التحقق مما إذا كان كل شئ يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة من طرف البنك المركزي، لتبيان نوحي الضعف والخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها فهي الأداة القانونية التي تعين السلطة المختصة على الوقوف على الأخطاء وتقويمها[1].

الفرع الثاني: أساليب الرقابة على الجهاز المصرفي

تتمثل أهم أساليب الرقابة على الجهاز المصرفي فيما يلي:

أولا: الرقابة على القروض

إن فكرة الرقابة على القروض تهدف إلى تحديد منبع عملية خلق النقود، مما يتطلب ذلك تدخل السلطات النقدية من أجل التأثير على نشاط البنك وتوزيعه للقروض، ويكون ذلك عن طريق الرقابة النوعية والرقابة الكمية للقروض.

1. أساليب الرقابة النوعية على القروض:

تهدف هذه الرقابة إلى إبعاد العقبات لصالح بعض القروض بصفة عامة، وتكمن هذه الرقابة من خلال بعض الإجراءات الخاصة بالرقابة النوعية وهي كالتالي[2]:

- مجموعة من الأوامر والتعليمات الملزمة الصادرة من البنك المركزي؛
- الإقناع الأدبي؛

[1] حمدي سلمان، سميحات القبيلات، **الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية** ،دراسة تحليلية وتطبيقية ،مكتبة دار الثقافة،الأردن، ص152.

[2] شيح عبد الحق، **الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير، تخصص: قانون أعمال، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، السنة الجامعية:2010/2009،ص 51.

- طلب التبريرات من البنوك التجارية لجميع عمليات القروض؛
- الترخيصات اللازمة بإصدار بعض القروض من البنك المركزي؛
- سياسة التوجيه الانتقائية للقرض الاستهلاكي؛
- تحديد أسعار الفائدة المختلفة حسب نوع القرض؛
- تحديد أجال استحقاق القروض وفقا لأوجه استخدامها.

2. أساليب الرقابة الكمية على القروض:

تهدف الرقابة الكمية إلى التأثير على الحجم الكلي للقروض الممنوحة من طرف البنوك وتكون وفق عدة إجراءات كما يلي[1]:

- إجراءات الاحتياطات الإلزامية: تشمل فكرة هذا الإجراء في أن تلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من الودائع في صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزي؛
- تثبيت نسبة سعر إعادة الخصم: وتتمثل نسبة إعادة الخصم في الفائدة التي يتحصل عليها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل توفير السيولة اللازمة.

ثانيا: الرقابة على التسيير

إن الرقابة على التسيير هي المبدأ الواجب اتباعه من أجل ضمان تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة، وصولا لتحقيق أهداف البنك حيث تشتمل على عدة خصائص منها[2]:

- تتطلب الرقابة على التسيير وجود موارد سواء مالية أو بشرية أو تجهيزات أو حتى معلوماتية؛
- هي عبارة عن إجراءات الغرض منها هو التأثير على سلوكيات الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المستخلصة من إستراتيجية البنك؛
- كما أنها تهدف إلى التنسيق بين النشاطات الحالية للبنك، أي مسايرة الأهداف ومتابعة الحاضر؛
- تساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات الجيدة والصحيحة؛
- تقوم بتصحيح النشاطات السابقة، فهي بذلك تنطلق من مراقبة الماضيين كما أنها تتدخل في جميع مراحل اتخاذ القرار في البنك.

[1] شيح عبد الحق، **الرقابة على البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص 55.
[2] نفس المرجع أعلاه، ص60.

ثالثا: الرقابة على الصرف

حيث يقصد بالرقابة على الصرف في مفهومها الواسع أنها نظام يتم بواسطته مراقبة ومتابعة مختلف حركات العملات الصعبة باتجاه الداخل، وتحديد سعر صرفها، حيث تتمتع الرقابة على الصرف بعدة أهداف منها [1]:

- الصرامة في إصدار القوانين المتعلقة بالرقابة على الصرف؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- ضمان استقرار سعر الصرف؛
- حماية الاقتصاد الوطني من انعكاسات الاقتصاد العالمي؛
- حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية؛
- عدم قابلية تحويل العملة إلى عملة أخرى.

الفرع الثالث: أدوات الرقابة على البنوك

هناك العديد من الأدوات التي يستعملها البنك المركزي من أجل مراقبة البنوك التجارية وذلك لضمان سيطرة البنك المركزي على البنوك الأخرى ونذكرمن هذه الأدوات ما يلي [2] :

أولا: الأدوات المباشرة

- **تاطير الائتمان**:وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام،ويمكن للبنك المركزي أن يخصم ثانية أو يقبل تحت نظام الأمانة من البنوك والموئسات المالية لمدة أقصاها ستة أشهر سندات منشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل.
- **النسبة الدنيا للسيولة**:ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق الأصول منسوبة إلى مكونات بعض الخصوم.
- **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:** وتستعمل البنوك المركزية هذا الاسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة.

[1] شيح عبد الحق، الرقابة على البنوك، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقيمية – ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 80 إلى 90.

ثانيا:الأدوات الغير مباشرة

- **معدل الاحتياطي القانوني:** يقتضي الاحتياط القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي، ويستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية.
- **معدل إعادة الخصم:** وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض، ويسمى أيضا سعر البنك، وتعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة.
- **عمليات السوق المفتوحة:**تعني عمليات السوق المفتوحة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية أو النقدية بائعا أو مشتريا الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية وكذا السندات العمومية و اوذونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها، وهذا ما يعمل في ذات الوقت على انخفاض معدلات الفائدة أو ارتفاعها.

المطلب الثاني: مجـالات الرقابة على كـفاءة أداء البنـوك

ويتطلب أولا تحديد مجالات الأداء وكذلك تحديد ركائز ومقومات هذا النظام [1]

أولا: تحديد مجالات أداء البنوك

يتيح الإطار الخاص بالمؤشرات الموضوعة للرقابة وتقييم أداء البنوك التجارية من طرف البنك المركزي والحكم على مدى كفاءة البنوك التجارية من عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

الجانب الأول: الكفاءة في استخدام الأموال المتاحة وترشيد الإنفاق وتنظيم الإيرادات، وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح البنك في تنفيذ الأهداف المخططة له.

الجانب الثاني: التزام البنك بالحدود الائتمانية المقررة وفقا للسياسة النقدية والائتمانية المستهدفة للتأكد من أن أداء هذا البنك يتم بصورة مترابطة ومتوازنة مع باقي وحدات الجهاز المصرفي.

الجانب الثالث: نمو الودائع الادخارية للتعرف على مدى تعبئة المدخرات القومية لتمويل التنمية الاقتصادية

الجانب الرابع: التحسن والرشد في أداء الخدمة المصرفية.

[1] زياد سليم رمضان ،محفوظ أحمد جودة ، **إدارة البنوك** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999،ص ص 263، 264.

ثانيا:ركائز الرقابة على أداء البنوك

يمكن تلخيص ركائز وظيفة الرقابة وتقييم الأداء المصرفي التي تمارسها السلطات النقدية في النقاط التالية:

- التحديد الدقيق لأهداف البنك التجاري في مختلف المجالات؛
- الاختيار السليم لمؤشرات الأداء وتحديد معدلاتها القياسية على أسس علمية دقيقة؛
- تطوير نظم المعلومات الإدارية بما يكفل اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت المناسب.

ثالثا: مقومات نظام الرقابة وتقييم أداء البنوك

لابد من أن تتوافر له المقومات الآتية:

- الشمولية بما يغطي كافة جوانب أداء البنك التجاري؛
- الارتباط بنشاط البنك التجاري؛
- أن يعكس النواحي الكيفية في الأداء؛
- أن يتمكن من الوصول إلى نتائج ايجابية؛
- ضرورة التكامل مع أنواع الرقابة؛
- اختيار عدد محدود من النماذج؛
- توافر نظام واضح ومستمر للحوافز؛
- ضرورة اتسام النظام المقترح للرقابة وتقييم الأداء بالاستمرارية.

من خلال ما توضح في هذا المبحث أن البنك المركزي هو المراقب الوحيد للجهاز المصرفي وذلك عن طريق مجموعة من الأساليب قد ذكرت أعلاه ،وهذه الرقابة تهدف إلى المحافظة على الكتلة النقدية والسيطرة عليها لضمان الاستقرار في العملة الوطنية وغيرها من الأهداف.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة

إن الدراسات السابقة هي الدراسات التي اعتمد عليها الباحثين من قبل، حيث نقوم في دراساتنا بإبراز بعض الاختلافات بينها وبين الدراسات الأخرى.

المطب الأول: الدراسات السابقة

أولا: المذاكرات

- دراسة ولد حمني بننه، **دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية** – دراسة حالة موريتانيا– مذكرة ماجستير، تخصص: علوم تسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2001/2000 كما تهدف هذه الدراسة إلى توفير السيولة اللازمة وأن يكون له اهتمام بأهداف السياسة النقدية الحقيقية كما أن السلطات النقدية ملزمة بإتباع التعليمات المتمثلة في فرع البنك المركزي.

حيث توصل إلى بعض من نتائج نذكر منها ضعف الوعي المصرفي و استمرار انهيار الثقة بالمصارف كان سببا في عدم فاعلية و أهمية رقابة البنك المركزي على عرض واستخدام النقود في الاقتصاد عن طريق التأثير على نشاط البنوك التجارية.

- دراسة شملول حسينة، **أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2002/2001 كما تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة كيف يجب أن تكون علاقة البنك المركزي بالحوكمة الرقابية مع معرفة درجة أهمية إستقلالية البنك المركزي.

حيث توصل الباحث إلى أهم النتائج نذكر منهاأنه يتم قياس درجة إستقلالية البنك المركزي اعتمادا على مؤشرات معينة أهمها الاستقلالية العضوية والرقابية الكاملة للبنك المركزي.

- دراسة موسى مبارك أحلام، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2004/ 2005. تهدف هذه الدراسة إلى /توضيح الإطار العام لدور الرقابة المصرفية الذي تمارسه السلطات الإشرافية على أعمال البنوك ومحاولة فهم آليات تدخل البنوك المركزية في مراقبة النشاط المصرفي ومتابعة مختلف جوانب أداء البنوك ولقد توصلت إلى النتائج ونذكر منها إن تطهير محافظ البنوك العمومية وإصلاح المنظومة المصرفية ككل أول خطوة يمكن التفكير فيها قبل الخوض في عملية الخصخصة أو الاندماج.

- دراسة حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص:بنوك وتأمينات، جامعة +منتوري–قسنطينة السنة الجامعية 2006/2005، حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مختلف آليات وأساليب الرقابة البنكية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية؛ وواقع تطبيقها في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالرقابة الاحترازية والتي تعد أحدث وأهم أسلوب الرقابة المصرفية،ولقد توصل إلى نتائج نذكر منها: ضرورة تدعيم وتقوية الرقابة الاحترازية بالرقابة الداخلية، حيث أن الاتجاه نحو لا مركزية أخذ القرارات من خلال الميل إلى تفويض السلطات يحدث تنوعا في أخذ المخاطر وبمستويات مختلفة في المؤسسات البنكية.
- دراسة راشدي سماح، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية: 2011/2010، حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتحليل المعايير وتقييم أداء البنوك التجارية، معرفة أداء وعمل البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، خاصة قانون النقد والقرض والقانون المعدل له؛محاولة أبراز الآليات الرقابية المتبعة في النظام المصرفي الجزائري،من خلال التدابير والقواعد الاحترازية؛ مقاربة المعايير الدولية من خلال توصيات لجنة بازل وإسقاطها على المنظومة المصرفية الجزائرية.

حيث توصلت إلى نتائج نذكر منها أدى قصور اتفاقية بازل الأولى في مواجهة بعض الأزمات التي شاهدتها بعض الدول،إلى ظهور اتفاقية بازل الثانية التي تعتبر تحول جوهري في إدارة المخاطر من حيث المفهوم والأدوات؛ تترجم وضعية النظام المصرفي الجزائري في مختلف مراحل التطور الاقتصادي العام الذي مرت به الجزائر، والتي كانت في الواقع تعكس السياسات الاقتصادية التي انتهجتها السلطات العمومية خلال هذه المراحل، يعتبر البنك المركزي قاطرة النظام البنكي باعتباره المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود المتداولة في كل بلد، وفي نفس الوقت المشرف على التسيير التقدير ويتحكم في كل البنوك في إطار القوانين والتشريعات السائدة أو القائمة في كل دولة.

- دراسة جلاوي رشيدة، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك**، مذكرة ماستر،تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج– البويرة، السنة الجامعية: 2015/2014 ،حيث تهدف إلى محاولة التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة المصرفية في تفعيل البنوك وضمان سلامتها؛ إظهار الرقابة المصرفية وتطورها في إطار المعايير والإشراف المصرفي للجنة بازل؛ دراسة واقع الرقابة المصرفية في الجزائر، وأهم ما توصل إليه من نتائج نذكر منها ضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية لمواكبة المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة؛ تكشف إنشاء فروع البنوك في الخارج وتوفير النظم والوسائل الكافية للتقدير وفي مختلف المخاطر التي تواجهها البنوك.

- دراسة بوزيرة فاطمة، **الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجـنة بازل و دورها في رفـع أداء البنـوك التـجارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص: بنـوك وأعمال،جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015، حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع الرقابة في الجزائر، إظهار الرقابة المصرفية و تطورها في إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية، معرفة دور الرقابة في تفعيل أداء البنوك التجارية، محاولة التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه الرقابة المصرفية في ضمان و سلامة البنوك التجارية.

حيث توصل إلى بعض من نتائج نذكر منها على جهاز الرقابة المصرفية أن يقوم بالإبلاغ الفوري على الانحرافات؛ أن تتصف القوانين و اللوائح بالمرونة لمواجهة أي تغيرات؛ تشجيع مبدأ الرقابة الذاتية و الذي يعني أن يراقب كل شخص نفسه.

ثانيا المجلات

- دراسة عصام قريط،"دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بتطبيق على بنك سوريا"، **جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27،العدد الثالث،2011

كما تهدف إلي علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية من خلال رقابته على والإئمتان فيها ولا سيما أن لهذه البنوك طبيعة خاصة في الإشهار والتمويل؛ توضح الآثار الايجابية والسلبية لرقابة البنك المركزي في البنوك الإسلامية. وقد نتج عن هذا: قيام البنك المركزي بالرقابة على الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية وتستخدم الدولة الأساليب نفسها المستخدمة في الرقابة على المصارف التقليدية ومن هذا المنطلق لايراعي البنك المركزي خصوصية الودائع في البنك الإسلامي بل يعيديها في ذمة البنك.

- دراسة،ا"رقابة البنك المركزي على المصارف –دراسة مقارنة–" لمحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية،العدد الثاني السنة التاسعة 2017.

كما هدفت هذه الدراسة الى ان تكون الرقابة لحماية مصالح كل من يلجأ الى خدمات المصارف وخاصة المودعين، وهذه الخدمات لا غنى عنها للتجارة ولغيرهم والمشرع يستهدف حماية الودائع ليس فقط من إنكار المصارف إياها أو تضييعها بل كذلك من ضياعها نتيجة سوء الإدارة التي تعطي السيولة لدى المصرف .

ومن أهم النتائج المتوصل إليها: يتمتع البنك المركزي بالنظام القانوني وشخصية معنوية مستقلة، إذ يمكنه ذلك من أداء وظائفه ويميزه عن غيره من المؤسسات المصرفية الأخرى؛ تعرف الرقابة المصرفية بانها اجراءات قانونية أو مستلزمات معينة أو قرارات إدارية تساهم في إيجاد نظام مصرفي مستقر؛ يستمد البنك المركزي سلطته القانونية في الرقابة على المصارف من خلال التشريعات المصرفية لكل دولة.

- دراسة محمد احمد صقر،تكيف الدور الرقابي لبنوك المركزية لتعامل مع البنوك الإسلامية، العلوم الإسلامية العالمية الأردنية، تخصص اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، العلوم الإسلامية العالمية الأردنية، سنة 2013، دراسات العلوم الإدارية، المجلة 40.

كما تهدف هذه الإدارة إلى التعرف على طبيعة الاختلافات بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في تطبيق رقابة البنك المركزي التقليدية حيث تطبقها على البنوك الإسلامية بحيث تكون منسقة مع الفعالية الإسلامية؛ ومن أهم نتائجها: لسبب تحليلها المفصل للأدوات الرقابية ومدى إنطابقها على البنوك عن طرحها مجموعة من المقترحات الرئيسية للمعالجة الصعوبات والتحديات بهدف إيجاد التشريعات وتطبيق آليات جديدة لرقابة المصرفية لكنها عادلة تراعي خصائص وطبيعة المعاملات والاستثمار التي تقوم بيها البنوك.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال عرض وتعقيب على الدراسات والأبحاث السابقة، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول أن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر، كما أنه حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى معرفة دور البنك المركزي في الرقابة على القطاع المصرفي الجزائري.

تعتبر الدراسات السابقة مرجعا مهما لذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى بعض الدراسات من خلال معرفة ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة منها ويمكن أن نبرزها في النقاط التالية:

- معرفة مدى صرامة البنك المركزي في تطبيق الرقابة؛
- مدى إلتزام الجهاز المصرفي لقوانين الرقابة الموضوعة من طرف البنك المركزي؛
- إمكانية البنك المركزي لفرض الرقابة بأنواعها على الجهاز المصرفي؛
- دور البنك المركزي في تعديل المنظومة الاقتصادية الوطنية من خلل الرقابة؛
- دور البنك المركزي في الرقابة على أداء البنوك التجارية؛
- قدرة البنك المركزي في تقييم الكفاءة البنكية؛
- سنعتمد على البنك المركزي كمتغير تابع للمتغير المستقل الجهاز المصرفي؛
- في دراستنا كان التركيز على البنك المركزي بصفة عامة وأثرها على الجهاز المصرفي أما بعض الدراسات أغلبها قسمت أدوات رقابة البنك المركزي وثم ربطها بالمتغير الثاني؛

- أغلبية الدراسات ركزت على علاقة السياسة النقدية بقانون النقد والقرض وأثرها على الميزة التنافسية وكيف أنها تؤثر على الأداء المالي كل هذه المتغيرات لم نتطرق لها في دراستنا؛
- في دراستنا اعتمدنا على وجود علاقة بين المتغيرين وهما البنك المركزي والجهاز المصرفي؛
- في بعض الدراسات اعتمدوا على متغير واحد وهو البنك المركزي؛
- تطرقنا في دراستنا إلى دور البنك المركزي في الرقابة على الجهاز المصرفي؛ في الأدبيات النظرية كونها علاقة بين المتغيرين وانطلقنا في الجانب التطبيقي للوصول إلى تحليل الواقع الجزائري.

خلاصة:

في الأخير ومن خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن الرقابة المصرفية لها دور أساسي وفعّال في تطوير وتقييم أداء البنوك التجارية والتكيّف حسب البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به. والوقوف أمام كل الضغوط الخارجية الممارسة عليه كالتقلبات النقدية والمالية سواء كانت الداخلية والخارجية، فهذه الرقابة يقوم بها جهاز مختص ألا وهو البنك المركزي وذلك وفق صلاحيات محددة في القوانين وذلك بتوزيع العمل في المصرف بشكل يضمن مراقبة أعمال كل موظف على حدا للتأكد من صحة وسلامة سير العمل بهذه البنوك.

عموما فتقنيات الرقابة المركزية تشمل أدوات السياسة النقدية سواء كانت المباشرة أو غير مباشرة، والعديد من الوسائل الأخرى سالفة الذكر، لدفع القطاع المصرفي دائما نحو الأفضل.

في هذا المبحث أن البنك المركزي هو المراقب الوحيد للجهاز المصرفي وذلك عن طريق مجموعة من الأساليب قد ذكرت سالفا، وهذه الرقابة تهدف إلى المحافظة على الكتلة النقدية والسيطرة عليها لضمان الاستقرار في العملة الوطنية وغيرها من الأهداف.

الفصل الثاني

تحليل واقع رقابة بنك الجزائر على الجهاز المصرفي

تمهيد

إن التطرق إلى واقع النظام المصرفي يملي علينا ضرورة وحتمية ذكر التحولات التي عرفها وأهم المراحل التي مر بها سواء كان ذلك قبل الاستقلال أو بعد الاستقلال ، حيث لا يستطيع أحد منا تجاهل حقيقة أو وضعية الجزائر أثناء فترة الاستعمار حيث أنه بعد نهاية هذه الفترة ورثت الجزائر نظاما مصرفيا واسعا وهو امتداد للنظام المصرفي الفرنسي الذي كان يخدم مصالح المحتلين الأمر الذي جعل الجزائر تكثف الجهود من أجل استعادته بشكل كامل ومنه السعي لتطويره عبر تطرقها للجنة بازل لرقابة المصرفية الذي أدخل تعديلات مهمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري الذي يعتبر النواة الأساسية للإنعاش الاقتصادي.

لهذا ارتأينا في هذا الفصل تناول النظام المصرفي الجزائري عبر المباحث التالية:

المبحث الأول:نظرة حول الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: الأنشطة الرقابية للبنك المركزي الجزائري لسنتي 2016/2015

المبحث الأول: نظرة حول الجهاز المصرفي في الجزائر

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في دعم الاقتصاد وتطويره عبر التمويلات التي يقدمها لتنفيذ وانجاز المشاريع المختلفة، والوصول إلى أوضاع تنافسية عالية لذالك تسعى اغلب دول العالم إلى تغيير وإصلاح جهازها المصرفي لمواكبة التغيرات والتطورات التي تطرأ على مستوى الأجهزة المصرفية عالميا، فالجزائر تسعى إلى تدعيم اقتصادياتها من خلال تفعيل أجهزتها المصرفية.

المطلب الأول: واقع الجهاز المصرفي الجزائري.

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها للاستعادة مجمل حقوق سيادتها في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة.

سوف نقوم بدراسة نشأة الجهاز المصرفي في الجزائر عبر مرحلتين وهي:[1]

أولا: الجهاز المصرفي الجزائري ما قبل الاستقلال

منذ سنة 1830 عرف الجهاز المصرفي في الجزائر عدة تطورات ميزت المرحلة الاستعمارية آنذاك، حيث تم إنشاء أول مؤسسة بنكية في الجزائر وهي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا ويساهم فيها هذا البنك إضافة للأفراد، وقد بدا هذا الفرع فعلا بإصدار النقود مع بداية سنة 1848 ولكن سرعان ما توقف بسبب ثورة 28 فيفري*من تلك السنة في فرنسا، وثاني مؤسسة كانت les comption national d'escompte تقتصر وظيفتها على الائتمان أي تتمتع بجمع إصدار النقود ، ولم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع، أما ثالث مؤسسة هي بنك الجزائرla banque d'algèrie سنة 1851 برأس مال قدره ثلاث ملايين فرنك مقسمة إلى ستة آلاف سهم وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته اعتمادا بنصف قيمة رأس ماله المدفوع أي 1.050.000 فرنك، وربطته بقيود تخص مقدار احتياطي وحق تعيين المدير، حق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية. وقد مر البنك بأزمة شديدة في الفترة1880-1900 نتيجة أصرافه في منح القروض الزراعية والعقارية،مما دفع السلطة الفرنسية عام1900إلى اتخاذ إجراءات جذرية بشأنه وذلك بنقل مقر البنك إلى باريس، وتغيير اسمه إلى بنك الجزائر وتونس،تغيير أسس الإصدار والتغطية،تخصيص ثلاث ملايين فرنك تكرس للتمويل الزراعي، تعيين محافظ ونائبه مع15 عضو، وتفويض البنك حق الإصدار دون تقييد المدة، وقد

[1] علي بالطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 29 30.

* إقصاء الملك لويس فيليب عن العرش وإعلان الجمهورية الثانية.

تأمم البنك سنة 1946 وفي 1958/09/19 فقد البنك حق الإصدار بالنسبة لتونس بعد استقلالها وعاد اسمه بنك الجزائر مجددا ووصل عمله إلى غاية 1962 ليتحول اسمه بعد ذلك إلى البنك المركزي الجزائري.

ثانيا: الجهاز المصرفي الجزائري ما بعد الاستقلال

بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل الجهاز المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، وتم أنشاء كذلك الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر1962، ومن اجل عملية تنمية وطنية والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار ثم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، وبعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك مخصص لتمويل السكن، ولكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمته غير قابلة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك وقد وضعت هذه العملية حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما تميز الجهاز المصرفي خلال الفترة 1963-1967 بالازدواجية الأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة مما خلق تناقضا على مستوى أداء الجهاز المصرفي كانت نتيجة الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية.

المطلب الثاني : هيكل الجهاز المصرفي الجزائري واهم مؤشرات أدائه

فرع الأول: هيكل الجهاز المصرفي

بعد أن كان عدد البنوك العمومية 6 والخاصة 12 سنة 2001 ، لم تتغير هذه التركيبة بعد عشر سنوات أي نهاية 2011 ، حيث أصبحت 6 بنوك عمومية و 14بنك خاص ،وبقي الوضع على ما هو عليه إلى غاية الزمن الحالي أي نهاية 2016، وعموما يتكون الجهاز المصرفي الحالي من:

1)**بنك الجزائر** : يعرفه قانون النقد والقرض في مادته 11 هو (مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي) ، وبالتالي منذ صدور هذا القانون أصبح يسمى بنك الجزائر.

2) **البنوك الوطنية العمومية** : حيث تسيطر البنوك العمومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي الجزائري إذ تستحوذ على 80 % من الموجودات القطاع المصرفي ، و85 % من القروض ، و90 %من الودائع

3) **بنوك أجنبية ومختلطة وخاصة** :فهي تنقسم إلى بنوك تقليدية وإسلامية، فهي فتستحوذ الجزائر على 3 بنوك إسلامية من بينها بنك واحد مختلط ،برأسمال جزائري وأجنبي، وهو بنك البركة ،وبنكان إسلاميان أجنبيان وهم السلام والمؤسسة العربية المصرفية ، و 10 بنوك تقليدية أجنبية وخاصة.

4) **المؤسسات المالية ومكاتب التمثيل** : يتكون الجهاز المصرفي من 8 مكاتب تمثيل و6 مؤسسات مالية ،تقسم إلى مؤسستان خاصة و 4مؤسسات مالية عمومية .يمكن أدارج هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في الشكل الموالي:[1]

الشكل رقم (02-01) هيكل الجاهز المصرفي الجزائري الحالي

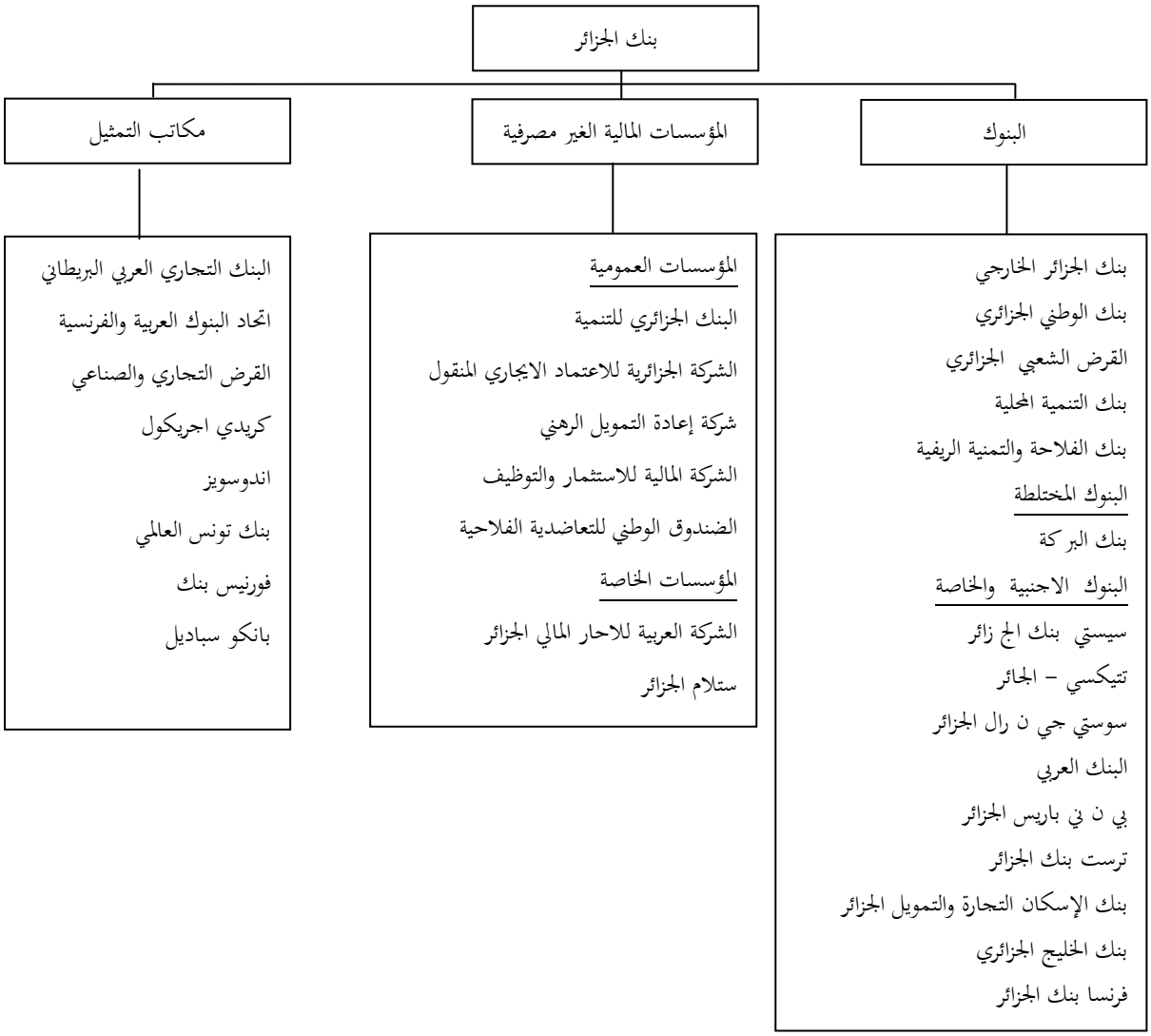

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على

[1] ماجدة مدرخ، وصاف عتيقة ، **إدارة السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، مداخلة ضمن الموتمر العلمي الدولي حول : الأداء المتميز للنظام المصرفي ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، يومي 8-9 ماي 2005 ، ص 196 -198

-بنك الجزائر ، متاح على الموقعhttp//www.bank-of algeria.dz/html/docs.htm تاريخ الاطلاع 18ماي 2018 على ساعة 14:00

-عادل زقرير ، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفي الجزائري – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خضير، بسكرة ، الجزائر ، 2009. ص :134

فرع الثاني : مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري

يمكن أدارج أهم مؤشرات الأداء المالي للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011 إلى غاية 2015في الجدول التالي:

جدول رقم (02–02) أهم مؤشرات الأداء المالي المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011– 2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الملاءة الإجمالية	23,77	23,62	21,50	15,98	18,69
نسبة الملاءة على الغير	17,00	17,48	15,51	13,27	15,86
معدل صافي المستحقات المصنعة	4,02	3,54	3,36	3,20	3,81
معدل مؤونات المستحقات المصنعة	72,15	69,79	68,19	65,22	61,21
نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي	54,89	64,23	69,45	68,51	66,82
نسبة لأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	50,16	45,87	40,46	37,26	27,17
نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	103,73	107,51	93,52	82,06	61,64

المصدر : تقرير بنك الجزائر السنوي ،2016

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن الجهاز المصرفي الجزائري يتمتع بملاءة رأسمالية جيدة تفوق المعدل

المطلوب وفق لجنة بازل هذا يجعلها تتمتع بوضع مالي سليم حيث تتراوح هذا المعدل بين 23,77 سنة 2011الى15,98% سنة 2014 كأدنى نسبة خلال فترة الدارسة ، كما يقوم بالاحتفاظ بمعدلات مؤونة مرتفعة نسبيا تتراوح بين 72,15% كأعلى نسبة سنة 2011 و 61,21% ادنى نسبة سنة 2015خلال سنوات

الدارسة كما يتمتع بمعدلات سيولة مناسبة نوع ما تتراوح بين 50,16% سنة 2011 إلى 45,87% سنة 2012و 40,46% و 37,26% و 27,17% خلال السنوات 2013 و2014 و2015 على التوالي .

المطلب الثالث:الجهاز المصرفي الجزائري ومقررات لجنة بازل

يمكن أن نستعرض مدى مسايرة الجهاز المصرفي الجزائري لإتفاقيات بازل حسب تطورها كما يلي[1]:

1- إتفاقية بازل الأولى:

أول مسايرة لإتفاقية بازل الأولى في المنظومة المصرفية الجزائرية، كانت بصدور التنظيم رقم 90-01 بتاريخ 1990/07/04 والمتعلق بنسبة الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث جاء في المادة الرابعة ما يلي : ينبغي أن تمثل الأموال الخاصة المحددة على هذا النحو (أي بعد تحديدها في المواد السابقة) نسبة تغطية الأخطار لا تقل على 8 بالمائة.

- ثم صدر بعد ذلك التنظيم رقم 09/01 بتاريخ 1991/08/14 المحدد لقواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، حيث نص في مادته الثانية على وجوب وضع حد أدنة للنسبة بين مبلغ الأموال الخاصة للبنك، والمبلغ الذي يمثل مجموع الأخطار التي يواجهها من خلال عملياته، ولكن لايحدد هذه النسبة .
- جاءت بعد التنظيم رقم 09/91 التعليمة رقم 91/34 بتاريخ 1991/11/14 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية لتحدد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع أخطاره في مادتها الثالثة بـ 8 بالمائة وذلك توضيحا لما ورد في التنظيم رقم 09/91، وتأكيد لما ورد في التظيم رقم 90-01 وذلك بوضع رزنامة للوصول بنسبة كفاية رأس المال بالتدريج إلى 8 بالمائة كما حددتها النسبة العالمية أي نسبة بازل وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول 02-03رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك في الجزائر سنة 1991.

التاريخ	النسبة %
نهاية شهر ديسمبر 1992	4
نهاية شهر ديسمبر 1992	5
بداية شهر جويلية	8

المصدر: سليمان ناصر، آدم حديدي، **التأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟** المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد الثاني ،جوان 2015 ،ص:21.

[1] سلمان ناصر،ادم حديدي ،التاهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ،أي دور البنك الجزائر؟ ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ،العدد الثاني، جوان 2015، ص-ص 20.23.

- ثم جاءت التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 1994/11/29 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر المعروفة عالميا، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الإلزام بنسبة ملائمة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 بالمائة تطبق بشكل تدريجي، وحددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999 ،وذلك وفق المراحل أللآتية:

الجدول 02-04رزنامة التحديد التدريجي للحد الادنى لكفاية راس مال البنوك في الجزائر سنة 1994.

التاريخ	النسبة %
نهاية شهر جوان 1995	4
نهاية شهر ديسمبر 1996	5
بداية شهر ديسمبر	6
نهاية شهر ديسمبر	7
نهاية شهر ديسمبر	8

المصدر: سليمان ناصر، آدم حديدي، **التأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟** المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد الثاني ،جوان 2015 ص:21.

يلاحظ بالنسبة للاتفاقية بازل 1 تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى 1992،كما أن هذه اللجنة منحت للبنوك فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات للالتزام بمعيارها ،ويبدو أن هذا التأخر في التطبيق كان بسبب الفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الحر في تلك الفترة ،وبالنسبة لتعديلات بازل1 فلم يسايرها التنظيم الاحترازي في الجزائر في الموعد المحدد وهو سنة 1998 آو بعدها بقليل،لا من حيث اضافة شريحة ثالثة لرأس المال في بسط النسبة الخاصة بحساب كفاية رأس المال ، ولا من حيث إدراج مخاطر السوق في مقام تلك النسبة مع مخاطر الائتمان.

اتفاقية بازل الثانية :

- صدور التنظيم رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2002/11/14 والمتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ،يشير المخاطر التشغيل (الخطر ألعملياتي كما يسميه في النسخة العربية)ويعرفه في مادته الثانية بخطر ناجم عن نقائص تصميم وتنظيم وتنفيذ إجراءات القيد في النظام المحاسبي وبشكل عام في أنظمة الإعلام الخاص بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات البنك والمؤسسة المالية المعدنية.

- كما اصدر بنك الجزائر بعد ذلك، التنظيم رقم 11-3 بتاريخ 2011/05/24 والمتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك ،والذي يحث البنوك على إنشاء نظام مراقبة داخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك الخاصة التي تمت في السوق النقدية.

اتفاقية بازل الثالثة:

لم يعد لحد ألان أي تنظيم أو تعليمة تبين حساب معدل كفاية رأس المال بطريقة مشابهة أما ورد في اتفاقية بازل 3،لكن مع ذلك تجب الإشارة إلى أن التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية نص على رفع نسبة الملاءة من8 % إلى 9.5 % ابتداء من أول أكتوبر 2014،على أن يغطي رأس المال الأساسي كلا من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 7 % على الأقل إضافة إلى قرض تكوين هامش بنسبة 2.5 % من الأموال الخاصة القاعدية للبنك سماه (وسادة الأمان)[1].

المبحث الثاني: الأنشطة الرقابية للبنك المركزي الجزائري لسنتي 2016/2015.

أظهر الإشراف المصرفي اهتماما خاصا بأثر الوضع الاقتصادي الصعب على ميزانيات المصارف والمؤسسات المالية ، من خلال ممارسة مراقبة لصيقة خاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة والقرض وتركيز المخاطر،كما تمحورت أعمال مديرية الإشراف سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي ،فمن هنا نقوم بإبراز بعض من الأنشطة الرقابية التي يقوم بها بنك الجزائر على الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: المكلفين بالرقابة والرقابة على أساس المستندات

إن القيام بعملية الرقابة المركزية يتطلب مجموعة من المكلفين حيث نقوم بعرض المكليفن على الرقابة والرقابة على أساس المستندات فيما يلي

الفرع الأول: المكلفين بالرقابة المصرفية:

يكتسي الإشراف المصرفي أهمية قصوى في أداء بنك الجزائر لمهامه المتمثلة في السهر على صلابة واستقرار النظام المالي وحماية مصالح المودعين.

في هذا الصدد، يولي بنك الجزائر أهمية خاصة لتزويد الهيئة المكلفة بالإشراف المصرفي بموارد بشرية كافية وتتمتع بمؤهلات تتلاءم مع المهنة ،لضمان تحقيق هذا الهدف تتواصل جهود بنك الجزائر في تكوين المفتشين لتطوير

[1] محمد الشرقي، **عراقة النظام المصرفي المغربي على اعتاب القرن الحادي والعشرين**، مقال متاح على الموقع http//daharchives.alhayat.com تاريخ الإطلاع 2018/05/10 على الساعة 10.00

قدراتهم وتحديث معارفهم في ميدان الإشراف المصرفي. تتطلب مهنة الإشراف المصرفي مستوى عالي من المهارات التقنية ،نظرا للطابع المعقد والتطور المستمر للمهنة والأنشطة والمنتجات المصرفية.

عرفت سنة 2015 ثمانون (80) مفتشا وسنة 2016 ستة وتسعين (96) مفتشا في دورات تدريبية و ورشات عمل تخص مواضيع مختلفة ذات الصلة بالرقابة والنشاط المصرفي، من بينها على وجه الخصوص الإستقرار المالي والسياسات الاحترازية الكلية والإشراف المصرفي ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وكذا مواضيع ذات علاقة بعمليات التجارة الخارجية .

الفرع الثاني: الرقابة على أساس المستندات.

في سنة 2015 سمحت الأعمال القائمة على استغلال مختلف البيانات والتقارير المرسلة من قبل المصارف والمؤسسات المالية، في إطار الرقابة على أساس المستندات، بتحديد 73حالة عدم الإمتثال للأحكام القانونية والتنظيمية، أما سنة 2016 تم تسجيل 77 حالة .

ويمكن إبراز هذه الرقابة من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (02-05) خاص بإحصائيات عدم الامتثال للتنظيمات الاحترازية لسنة 2015.

طبيعة حالات عدم الامتثال للأنظمة السارية 2015	عدد المصارف والمؤسسات المالية	عدد حالات عدم الامتثال	النسبة %
صافي الأصول غير كافية .	2 مؤسسة مالية	14	19.18
معامل الملاءة .	2 مصرف	04	5.48
معامل الأموال الخاصة القاعدية	2 مصرف	04	5.48
وسادة الأمان.	3 مصارف	07	9.59
معامل تقسيم المخاطر.	6 مصارف	24	32.88
معامل التجارة الخارجية.	4 مصارف	08	10.96
معامل الموارد الدائمة.	2 مصرف	02	2.74
وضعية الصرف.	/	/	/
معامل السيولة قصيرة الأجل	6مصارف	10	13.70

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة2015

جدول رقم (02-06) خاص بإحصائيات عدم الامتثال للتنظيمات الاحترازية لسنة 2015

طبيعة حالات عدم الامتثال للأنظمة السارية 2016	عدد المؤسسات المالية والمصارف	عدد الحالات عدم الامتثال	النسبة %
صافي الأصول غير كافية .	1مؤسسة	12	15.58
معامل الملاءة .	0مصرف	0	0.00
معامل الأموال الخاصة القاعدية	0مصرف	0	0.00
وسادة الأمان.	2مصارف	06	7.79
معامل تقسيم المخاطر.	5مصارف	17	22.08
معامل التجارة الخارجية.	3مصارف	16	20.78
معامل الموارد الدائمة.	2مصارف	02	2.60
وضعية الصرف.	1مصرف	06	7.79
معامل السيولة قصيرة الأجل	1مصرف	18	23.38

لمصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة2016

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن تلخيص الإحصائيات في الدائر النسبية التالية:

الشكل رقم (02-01) يوضح دائرة نسبية لإحصائيات سنة2015

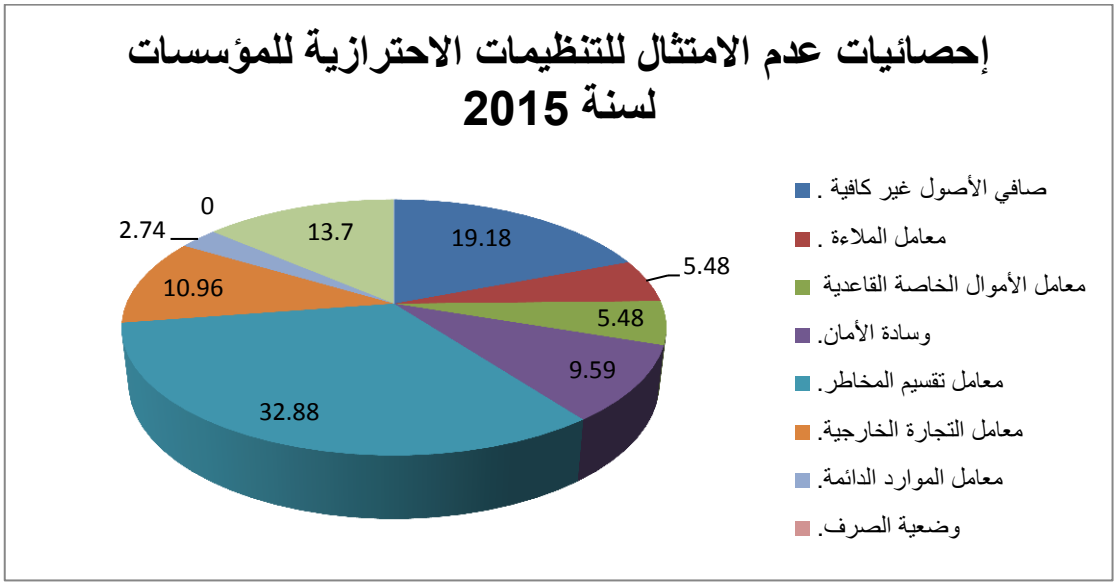

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي2015

الشكل رقم (02-02)دائرة نسبية توضح إحصائيات لسنة2016

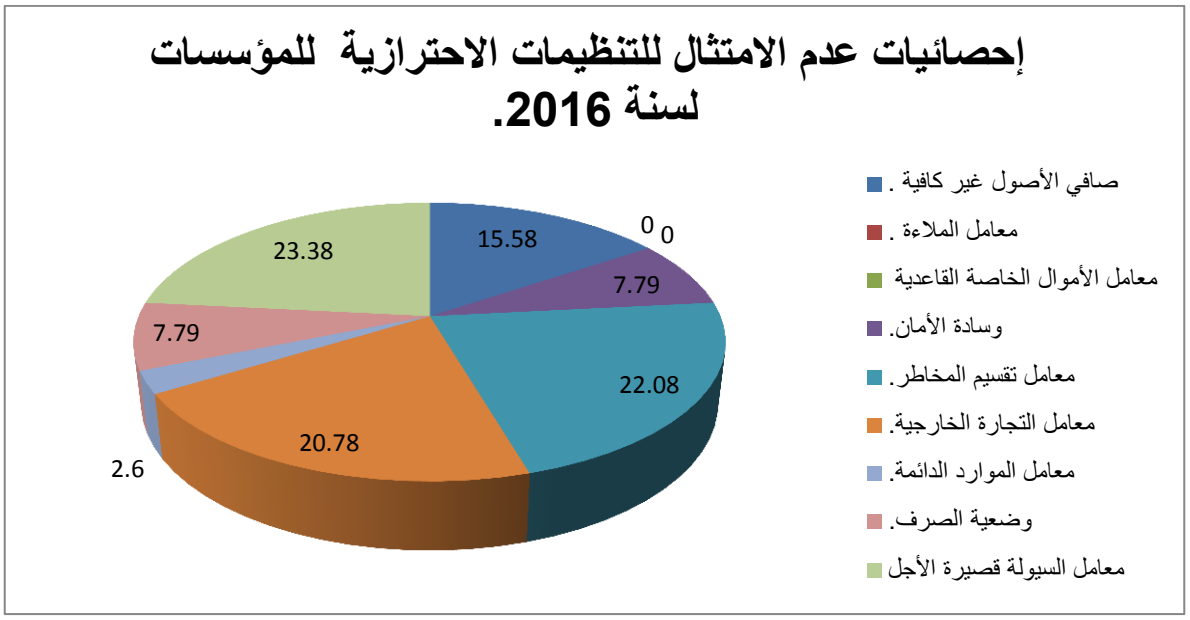

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي2016.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه الذي يخص إحصائيات عدم الامتثال للتنظيمات الاحترازية أن صافي الأصول الغير الكافية لسنة 2015 و14 حالة عدم الامتثال بما يقابل 19.18% بينما في سنة 2016 انخفض 12حالة بنسبة 15.18% ، بينما معامل الملاءة لسنة 2015 تظم 4حالات بما يقارب 5.48%، أما معامل الأموال الخاصة القاعدية لسنة 2015 تظم 4حالات بنسبة 5.48% أما في سنة 2016 انخفض الي 0 أما معامل الأموال الخاصة لسنة 2015 تظم 4 حالات بنسبة 5.48 % بينما انخفض الى 0، وسادة الامان خصت 7 حالات لسنة 2015 بما يعادل نسبة 9.59% أما في سنة 2016 انخفض الي 6 حالات بنسبة 7.79% معامل تقيم المخاطر لسنة 2015 و 24 حالة بنسبة 32.88% أما في نسبة 2016 انخفض 17 حالة بنسبة 22.08% معامل التجارة الخارجية ضمت 8 حالات بنسبة 10.96%لسنة 2015 وفي سنة 2016 ارتفع الى 16 حالة بنسبة 20.78%معامل الموارد الدائمة خصت 2 حالات سنة 2015 بنسبة 2.74%، في سنة 2016 خصت 2 حالات بما يعادل نسبة 2.60%، بينما وضعية الصرف لسنة 2015 لم تسجل اي حالة بينما سنة 2016 سجلت 6 حالات بنسبة 7.79%.

المطلب الثاني: الرقابة بعين المكان

قامت المديرية المكلفة بعمليات الرقابة بعين المكان، خلال السنوات قيد الدراسة بتنفيذ مخطط عمل يغطي جملة من المواضيع تتمحور حول خمسة (05) عناصر التالية :

- مهمات موضوعية (مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب)؛
- مهمات التنقيط المصرفي(الرقابة الشاملة)؛
- مهمات خاصة؛
- مهمات الرقابة على العمليات التجارة الخارجية؛
- مهمات التحقيق .

حيث نبرز أهم ما قام به البنك الجزائري من إحصائيات

جدول رقم 02-07خاص بإحصائيات حول الرقابة بعين المكان لسنة2015

البيان2015	العدد	النسبة%
– رقابة شاملة – رقابة على العمليات التجارة الخارجية – رقابة بعثات تحقيقات خاصة	3مصارف 1مصرف /	75 25 /
المجموع	04	100.00

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لسنة2015

جدول رقم 02-08 خاص بإحصائيات حول الرقابة بعين المكان لسنة2016.

البيان2016	العدد	النسبة%
–رقابة شاملة –رقابة على العمليات التجارة الخارجية –رقابة بعثات تحقيقات خاصة	10مصارف 19مصرف 26مصرف	18.18 34.54 47.27
المجموع	55	100.00

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لسنة2016

الشكل رقم.02-03 يمثل دائرة نسبية توضح الرقابة بعين المكان لسنة2015.

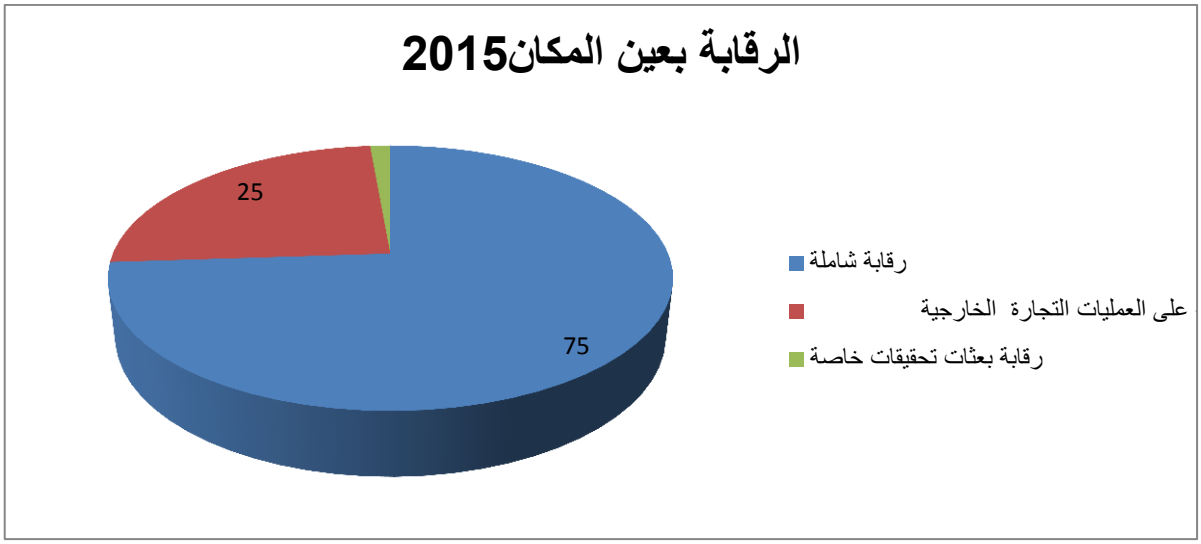

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد على التقرير السنوي لسنة 2015

الشكل رقم 02-04 يمثل دائرة نسبية توضح الرقابة بعين المكان لسنة2016

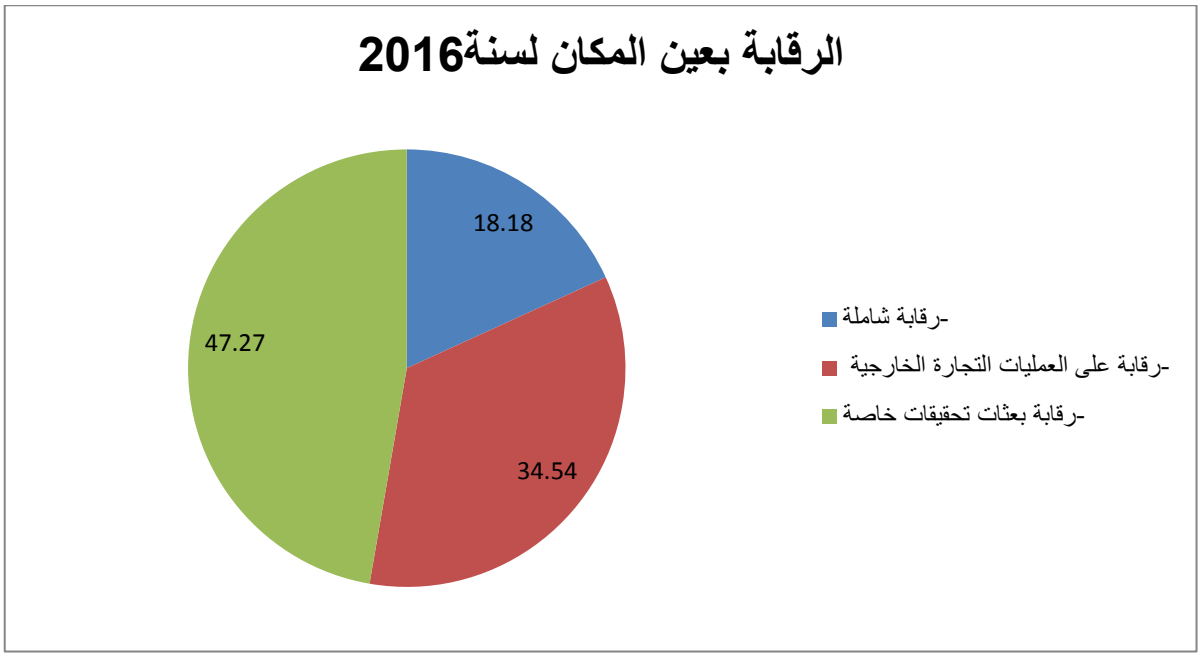

المصدر:من إعداد الطلبة باعتماد على التقرير السنوي لسنة 2016

من خلال الجدول والشكل أعلاه نستخلص أن الرقابة الشاملة لسنة2015 سجلت 03مصارف بنسبة 75 %بينما في سنة 2016 سجلت إرتفاعا إلى 10مصارف بما يقارب نسبة 18.08%، الرقابة على عمليات التجارة الخارجية سجلت في سنة 2015 و01 مصرف بنسبة 25% وفي سنة 2016 سجلت ارتفاعا إلى 19 مصرف بنسبة 34.54%، بينما رقابة بعثات التحقيقات الخاصة لم تسجل اي حالة في سنة 2015 بالمقابل سجلت 26مصرف لسنة 2016 بما يقارب 47.27%.

من خلال ما سبق سنقوم بدراسة بعض من المحاور لسنتي 2016/2015

الفرع الأول: الرقابة الشاملة لمهمات التنقيط المصرفي ومهمات التحقيق الخاصة

أولا: الرقابة الشاملة لمهمات التنقيط المصرفي

في سنة 2015 أجريت عشرة مهمات (10) للرقابة الشاملة وفقا لمواصفات المنهجية المبنية على المخاطر نظام التنقيط المصرفي"، شملت خمسة (05) مصارف عمومية وأربع(04) مصارف خاصة ومصرف واحد (01) ذو رأس مال مختلط.

أما في سنة 2016 تم الشروع في ثلاثة (03) رقابة شاملة، حيث خصت مصرفين (02) ومؤسسة ماليو واحدة(01).

ثانيا: مهمات التحقيقات الخاصة

خلال سنة 2015 تم القيام بستة وعشرين(26) بعثة تحقيق خاصة، حيث أجريت منها أربع وعشرين (24) بعثة لدى المصارف والمؤسسات المالية. عادة ما تنظم هذه البعثات عقب معلومات ناجمة عن خلية معالجة الإستعلام المالي وهي معلومات ذات صلة مع شبهات تبييض أموال، كما تنظم أيضا عقب خطابات مجهولة المصدر أو رسائل شكوى من الزبائن.

وقد كشفت بعض هذه التحقيقات نقائص في الأجهزة الداخلية لمكافحة تبييض الأموال للمؤسسات محل التحقيق (غياب مبررات اقتصادية لسحوبات ومدفوعات نقدية كبيرة أو مترددة).

أما سنة 2016 فيما يتعلق بهذا الصنف من عمليات الرقابة والتحقق، تم القيام خلال السنة قيد الدراسة بثلاث (03) مهمات خاصة، تتعلق مهمتين (02) بتقييم عنصر السيولة على مستوى مصرفين أما المهمة الثالثة خصت أشغال دراسة وضعية أحد المصارف، عقب طلب هذا الأخير التنازل عن محله التجاري ووقف نشاطه في الجزائر.

حيث كشفت مهمات خاصة بتحقيق مهمات السيولة على عدم كفاية الأموال المجمعة في السوق النقدية،أما فيما يتعلق بمهمة خاصة على التنازل على المحل التجاري كشفت أن هذا القرار راجع من تراجع مردود المصروف.

قد نبرز أهم المحاضر المسجلة للمخالفات لستني2016/2015.

الجدول رقم.. 02-09يبرز أهم المحاضر المسجلة للمخالفات لسنة2015.

محاضر لسنة 2015	عدد المحاضر	النسبة%
-محضر إثبات ضد المصارف	15	12.09
-محضر إثبات ضد المتعاملين	01	0.80
-محضر مخالفة التشريع	108	87.09
المجموع	124	100.00

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة2015

الجدول رقم 02-10يبرز أهم المحاضر المسجلة للمخالفات لسنة2016

محاضر لسنة2016	عدد المحاضر	النسبة%
-محضر إثبات ضد المصارف	/	/
-محضر إثبات ضد المتعاملين	17	60.71
-محضر مخالفة التشريع	11	39.28
المجموع	28	100.00

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة2016

الشكل رقم 02-05 دائرة نسبية توضح المحاضر المسجلةلسنة2015

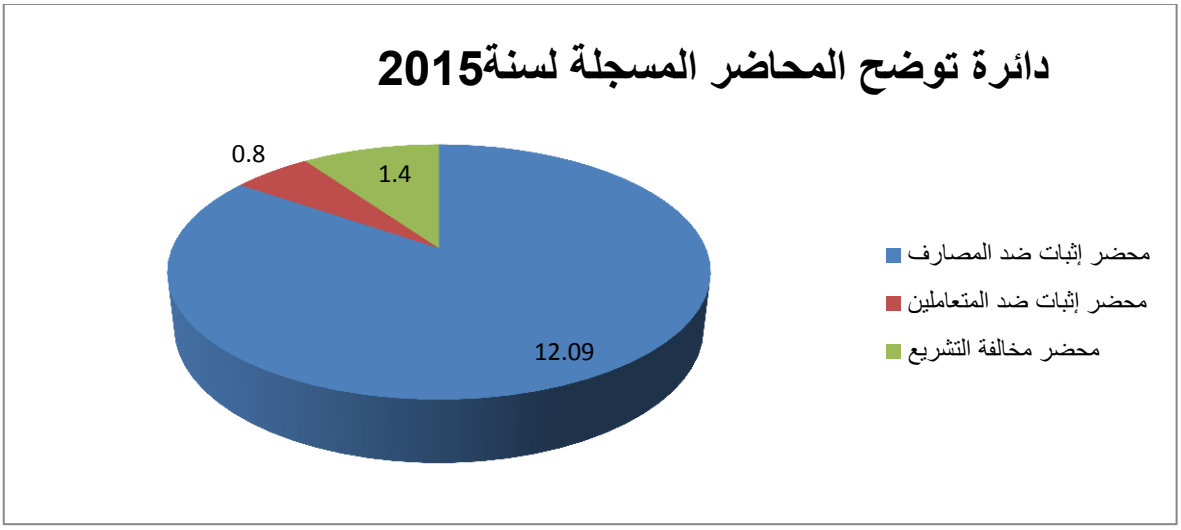

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على التقرير السنوي لسنة2015.

الشكل رقم 02-06دائرة نسبية توضح المحاضر المسجلةلسنة2016

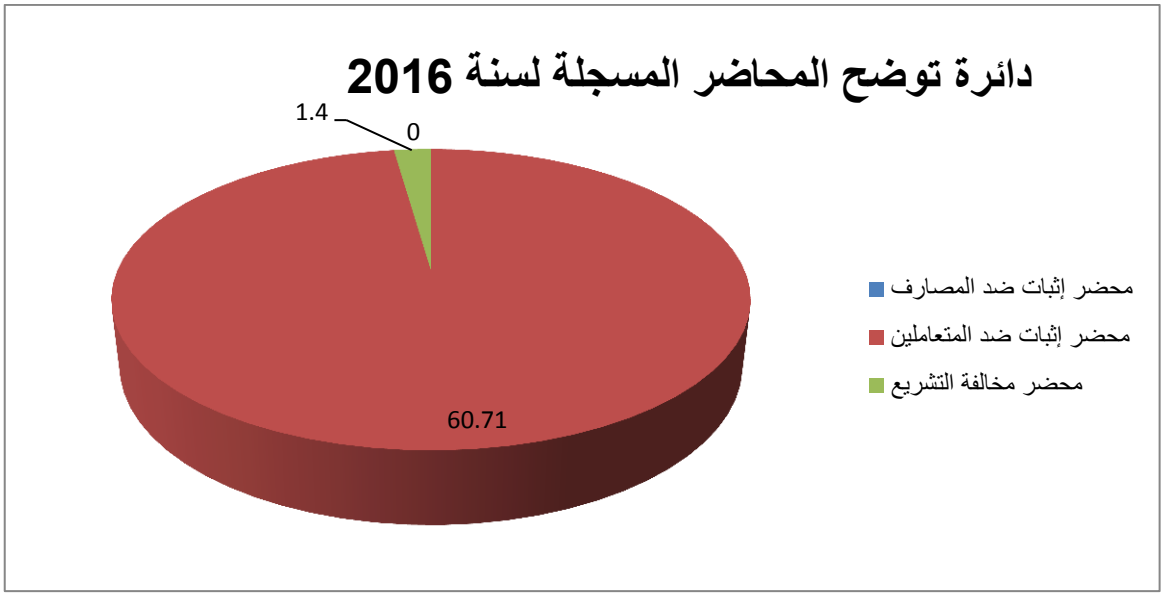

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على التقرير السنوي لسنة2015.

من خلال الجدول والشكل المسبق نلاحظ أن عدد المحاضر المثبتة ضد المصارف 15 محضر بما يعادل 12.09% لسنة 2015 أما لسنة 2016 فلم تسجل أي حالة، كما سجلت في سنة 2015 محضر واحد ضد المتعاملين بسنبة 0.80% بينما في سنة 2016 إرتفعت إلى 17 محضر بنسبة 60.71%بينما سجلت 11محضر مخالفة التشريع بنسبة 39.88% لسنة 2016 بينما سجلت إرتفاعا إلى 108 محضر بنسبة 87.09%.

الفرع الثاني: مهمات الرقابة على عمليات التجارة الخارجية.

تتطلب مهمة تحقيق رقابة العمليات التجارة الخارجية على تعيين(50) فريقا من المفتشين لسنة 2015 و(43) فريقا لسنة 2016 قاموا بتغطية هذه المخاطر التي تميز هذا النوع من العمليات، وعلاوة على ما قد تنقله من مخالفات للأحكام القانونية للصرف وحركات رؤوس الأموال من وإلى الخارج، فهي تمثل أيضا وسيلة مفضلة لتبييض الأموال.حيث نبرز أهم الإحصائيات التي تعالج عمليات التجارة الخارجية لسنتي2016/2015.

جدول رقم(02-11)إحصائيات حول العليات المسجلة لمعاملة التجارة الخارجية لسنة 2015

البيان لسنة 2015	عدد المصارف	النسبة%
-رقابة على المصارف العمومية	/	/
-رقابة على مستوى المديريات العامة للمصارف	01	100
-رقابة على تحويل المداخيل للمصارف	/	/
المجموع	01	100.00

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2015.

جدول رقم(02-12)إحصائيات حول العليات المسجلة لمعاملة التجارة الخارجية لسنة 2016.

البيان لسنة2016	عدد المصارف	النسبة%
-رقابة على المصارف العمومية	03	15.78
-رقابة على مستوى المديريات العامة للمصارف	02	10.52
-رقابة على تحويل المداخيل للمصارف	14	73.69
المجموع	19	100.00

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2015

الشكل رقم(02-07) دائرة نسبية تمثل المعاملات التجارة الخارجية لسنة2015.

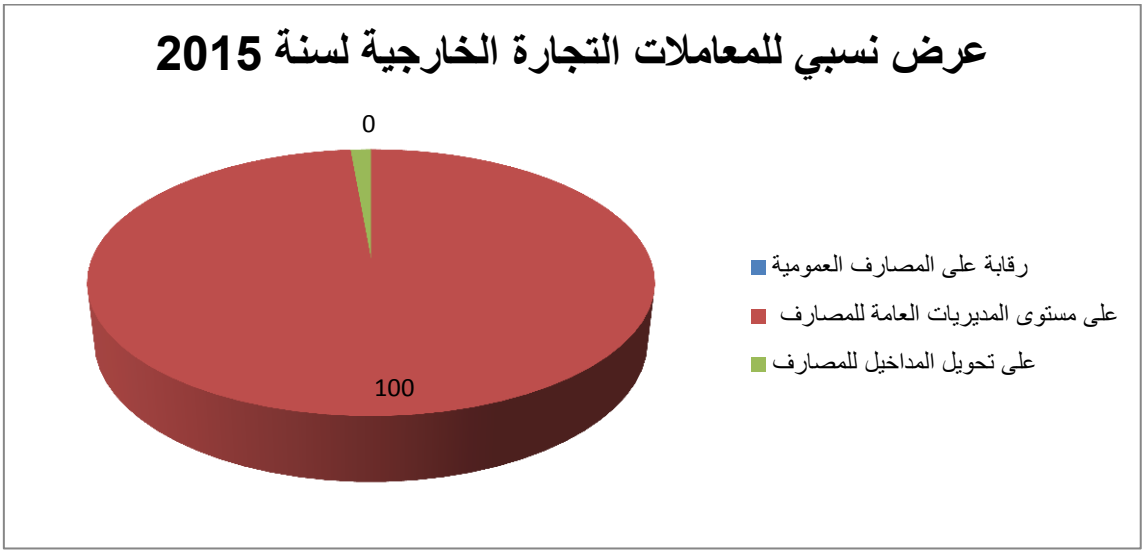

المصدر: من إعداد الطالبات باعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لسنة 2015.

الشكل رقم(02-08) دائرة نسبية تمثل المعاملات التجارة الخارجية لسنة2016.

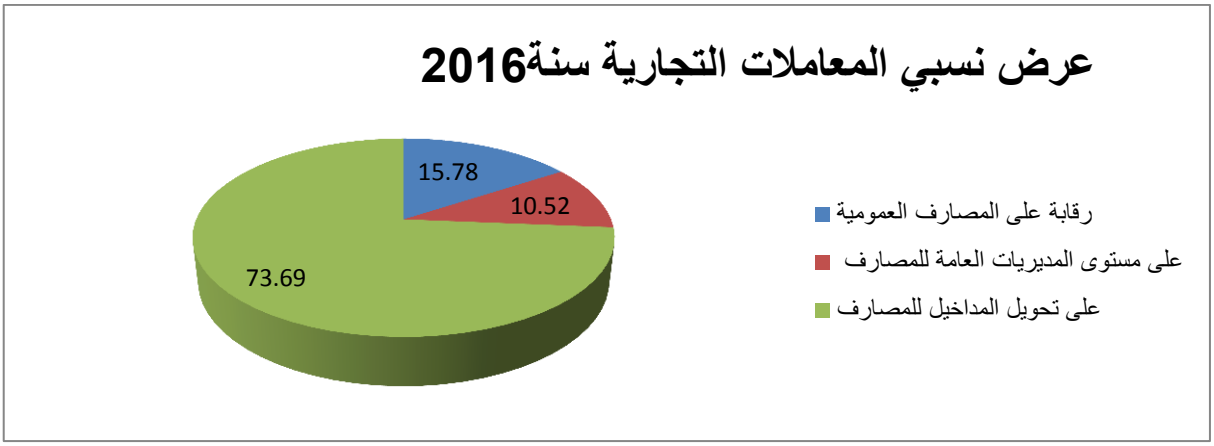

المصدر: من إعداد الطالبات باعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري لسنة2016.

نلاحظ من خلال الجداول والشكل السابق الذكر الخاص بالعمليات المسجلة لمعاملة التجارة الخارجية ان الرقابة على المصارف العمومية لم تسجل أي حالة لسنة 2015 بينما سجلت 3 مصارف لسنة 2016 بنسبة 15.78%، وفي ما يخص الرقابة على المديريات العامة للمصارف سجلت 1 مصرف لسنة 2015 بنسبة 100%بينما في سنة 2016 سجلت 2 مصارف بما يعادل 10.52%أما الرقابة على تحويل المداخيل للمصارف لم تسجل أي حالة في سنة 2015 بينما سجلت 14 مصرف لسنة 2016 بما يقارب 73.69%.

المطلب الثالث: الرقابة الجزئية الاحترازية

في إطار تنفيذ جدول أعمال لسنة2015 ،قامت هيئة الإشراف لبنك الجزائر بإنجاز عدة مهمات تحقيق ورقابة تتعلق بالفحص المسبق للملفات الخاصة بشروط تأسيس المصارف والمؤسسات المالية وملفات اعتماد الإطارات المسيرة ومهمات فحص، للتحقق من توفر شروط فتح وتحويل شبابيك المصارف.

أما في سنة 2016 عرفت استمرار في أعمال التحقق والرقابة المتعلقة بملفات المتعلقة بملفات اعتماد الإطارات المسيرة، وشروط تأسيس المصارف أو المؤسسات المالية وشروط فتح وتحويل وكالات المصارف ودراسة ملفات طرح منتجات جديدة في السوق.

وسنقوم بعرض مفصل حول هذه الرقابة لسنتي 2016/2015.

جدول رقم (02– 13) النشاطات الأخرى للرقابة الجزئية الاحترازية لسنة2015

المهمات المسجلة لسنة 2015	عدد المهمات
–ملفات خاصة بطلبات اعتماد الإطارات المسيرة	59
–مهمات خاصة بفتح وكالات جديدة	21
–تحويل مقر وكالة مؤقتا.	01
–مهمة خاصة بتحويل المقر الاجتماعي فقط	01
–تحويل المقر الاجتماعي والوكالة	02
–أشغال رفع التحفظات	06
–معالجة طلبات الترخيص	/

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة2015.

الجدول رقم(02–14)النشاطات الأخرى للرقابة الجزئية الاحترازية لسنة2016

المهمات المسجلة لسنة 2016	عدد المهمات
–ملفات خاصة بطلبات اعتماد الإطارات المسيرة	87
–مهمات خاصة بفتح وكالات جديدة	15
–تحويل مقر وكالة مؤقتا.	05
–مهمة خاصة بتحويل المقر الاجتماعي فقط	/
–تحويل المقر الاجتماعي والوكالة	20
–أشغال رفع التحفظات	03
–معالجة طلبات الترخيص	60

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة2016.

خلاصة:

من خلال ما سبق في دراستنا للفصل الثاني نستنتج أن للرقابة المصرفية دور فعال في تحقيق الأهداف الفرعية والرئيسية بشكل عام للبنوك والمؤسسات المالية وتحديد الإنحرافات وأسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية وتفاديها مستقبلا ، كما أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد ساهمت هي الأخرى أيضا بدورها في سلامة الجهاز المصرفي عن طريق وضع معايير رقابية تنص أساسا على السلامة المصرفية ، فقد سلطنا الضوء على أهم مؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري ومدى أهميتها و سلامتها في ضمان سلامة البنوك واستمرارية النشاط .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في موضوع دراستنا سنحاول الإجابة على الإشكالية المتمثلة في: **ما هو دور البنك المركزي في ممارسة رقابة فعالة على الجهاز المصرفي؟** ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين النظري والتطبيقي، انطلاقا من فرضيات البحث وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة. تعتبر رقابة البنك المركزي الذي هو أعلى هيئة في النظام المصرفي والموجه الوحيد للسياسة النقدية في البلاد والسبيل الوحيد لقيام البنوك الأخرى بوظائفها على أكمل وجه وبالتالي تسهيل عملية التنمية والتطوير للبلاد دائما نحو الطريق الأفضل.

كما تطلع معظم الدول إلى تقوية أنظمة الرقابة و الإشراف على قطاع البنوك و تعميق السيادة المصرفية للبنوك المركزية من خلال تبني مجموعة من القواعد الاحترازية و الضوابط التي تحكم و تقيد أعمال المنظمات المصرفية و تنظيم مهنة البنك حرصا على سلامة المراكز المالية لهذه المؤسسات وحماية المدخرين و المستثمرين و المساهمين ، توصلا إلى جهاز مصرفي سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية ، وساعيا إلى تحقيق الاستقرار النقدي مع أفضل معدلات للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى التقليل من احتمالات التعرض للهزات المالية الداخلية و الصدمات الخارجية .

وينظر إلى الرقابة المعرفية من طرف السلطات النقدية –المتمثلة عادة في البنك المركزي –كونها إدارة فعالة في تحقيق عدد من الأهداف الجوهرية ،أولها تلك المرتبطة بالسياسة النقدية ، و الثانية تتعلق بتحسين الأداء المصرفي ورفع كفاءة البنوك بصفتها و سيط ماليا و منتجا في نفس الوقت ،والآخرين تنساق نحو مواجهة تلك المخاطر عن التغيرات المالية و المصرفية الدولية الراهنة المتزامنة .

وقد لعبة" لجنة بازل الدولية على البنوك "دورا رائد في تقنية العديد من هذه التطورات وكانت اتفاقية بازل (1) سنة 1988 هي البداية لذلك ،حيث جاءت بأسلوب موحد و هيكل موسع وشامل يركز على معيار واحد لقياس المخاطر و وضع حدود دنيا لرأس لمال ، لتحقيق ما أمكنة بكفاية رأس المال ثم تعديله في 1995 بإضافة المخاطر السوقية مع تحديد الحد الأدنى المطلوب لهذا المعدل بنسبة 8% أما اتفاقية بازل (2) لا تقتصر على مجرد إعادة النظر في الحدود الدنيا لكفاية رأس المال بإعادة مفهوم المخاطر إلى تقدير السوق .بل تضمنت منظومة كاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل عام وأضافت إليها دعامتين جديدتين أحدهما من عمليات الرقابة على البنوك أو (المراجعة الإشرافية) والأخرى عن "انضباط السوق" وعليه يمكن اعتبار أن الاتفاق الثاني أكثر

مرونة وأمننا وفعالية من الاتفاق الأول بل أيضا أكثر حساسية للمخاطر، أما معايير لجنة بازل الثالثة ركزت على تشديد الرقابة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

أولا:إختبار الفرضيات والنتائج المتوصل إليها: من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع ونتائج تحليل توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على" **البنك المركزي هو بنك البنوك وهو الوحيد الذي يحظى بسلطة الرقابة على البنوك الأخرى"**، ولقد تم تأكيدها من خلال وظائف ومميزات البنك المركزي فهو السلطة الرقابية الأعلى والوحيدة على الجهاز المصرفي ،هذه الميزة قد منحها المشرع الجزائري للبنك المركزي لأنه يمثل بنك البنوك؛

الفرضية الثانية: والتي تنص على" **يخضع القطاع المصرفي للرقابة المركزية من أجل تحقيق سلامة دائمة للقطاع** " فتم تأكيدها أيضا من خلال أن البنك المركزي يلزم القطاع المصرفي للخضوع لسلطته لأن الجهاز المصرفي يخضع لسلطة ورقابة البنك المركزي ، فالجهاز المصرفي عبارة على مجموعة من البنوك تخضع لقوانين وتشريعات التي يفرضها البنك المركزي؛

الفرضية الثالثة: والتي تنص على" **تتمثل الرقابة المركزية على مراقبة جميع أعمل البنوك بصفة دورية، من خلال عدة قوانين وتشريعات يصدرها البنك المركزي** " تم تأكيدها لأن البنك المركزي يقوم بمراقبة جميع العمليات التي يقوم بها القطاع المصرفي بصفة دورية ، فمن بين أعمال البنك المركزي القيام بمراقبة شاملة لجميع العمليات؛

الفرضية الرابعة: والتي قد نصت على أن " **تتمثل أدوات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في عدة أدوات مثل التقارير اليومية، المراجعة الداخلية ، الكشوفات المالية وغيرها** " فقد تم التأكد من عدم صحة هذه الفرضية لأن أدوات رقابة البنك المركزي تتمثل في تأطير الائتمان والنسبة الدنيا للسيولة ، سياسة السوق المفتوحة وغيرها من الأدوات التي تطرقنا إليها في دراستنا من خلال إبراز أهم الأدوات التي يفرضها البنك المركزي للرقابة.

النتائج:

- تعتبر الرقابة المصرفية شرطا أساسيا لتحقيق سلامة القطاع المصرفي؛
- تطوير وتفعيل الرقابة بالبنوك يسمح لتحديد جميع المخاطر الناتجة عن النشاط المصرفي وبالتالي التمكن من متابعتها ومراقبتها؛
- تتمكن إدارة البنك المركزي من خلال الرقابة من تحديد الانحرافات وأسبابها وكيفية معالجتها.

ثانيا:الاقتراحات والتوصيات

- يجب على الجهات الإشرافية الاستفادة من كون بنك الجزائر عضوا في بنك التسويات الدولية والاحتكاك بخبراء لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تفعيل دوره الرقابي والإشرافي؛
- تشجيع مبدأ الرقابة الذاتية والذي يعني أن يراقب كل شخص نفسه؛
- استخدام الرقابة المصرفية كوسيلة من أجل التحقق من أن الأمور تتم وفقا للقوانين لا من أجل تصويب الأخطاء.

يجب النظر إلى فكرة الرقابة على القطاع المصرفي بنظرة إيجابية ، تهدف إلى البحث وتفعيل آليات الرقابة وجعلها منسجمة مع سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس فقط البحث عن المخالفات وتوقيع العقاب.

وفي الأخير يمكن القول أنه من أجل إرساء رقابة وحماية فعالة للنظام المصرفي ،لا يكفي وضع قواعد قانونية بل لا بد من وجود نظام قانوني ورقابي محكم وصارم تراعي فيه خصوصية القطاع المصرفي ككل.

ثالثا:آفاق الدراسة :

لقد تناولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع جانبا مهما في البنوك من خلال دراسة دور البنك المركزي في الرقابة على القطاع المصرفي في الجزائر غير أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث نذكر ما يلي :

- عوائق تقييم رقابة الجهاز المصرفي الجزائري؛
- تحديث آليات الرقابة المصرفية؛
- تقيم أداء البنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1.أحمد حسن عطشان، **الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2014.

2.زياد سليم رمضان ،محفوظ أحمد جودة ، **إدارة البنوك** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999.

3.زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان،2000.

4.ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

5.ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية –البنوك التجارية – البنوك المركزية)**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2002.

6.محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

7. حمدي سلمان، سميحات القبيلات، **الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية** ،دراسة تحليلية وتطبيقية ،مكتبة دار الثقافة،الأردن.

ثانيا: المذكرات

1.بوزيرة فاطمة، **الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل و دورها في رفع أداء البنوك التجارية**، مذكرة.. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص: بنوك وأعمال، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2016/2015.

2.جلاوي رشيدة ، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك، مذكرة ماستر، تخصص:اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة، السنة الجامعية: 2015/2014.

3.حورية حمني، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**،مذكرة شهادة ماجستير، تخصص:بنوك وتأمينات ،جامعة منتوري-قسنطينة ، السنة الجامعية 2006/2005 .

4.راشدي سماح، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية: 2011/2010 .

5.شيح عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، تخصص: قانون أعمال، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، السنة الجامعية:2010/2009.

6.موسى مبارك أحلام، **آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2004/ 2005.

7.ولد حمني بننه، **دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية** – دراسة حالة موريتانيا- مذكرة ماجستير، تخصص: علوم تسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2001/2000.

8. عادل زقرير ، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفي الجزائري – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خضير، بسكرة ، الجزائر ، 2009.

9.علي بالطاهر، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

10.شملول حسينة، **أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية:2002/2001

ثالثا:المجلات .

1. عصام قريط،" أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بتطبيق على بنك سوريا"، **جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 27،العدد الثالث،2011.

2. محمد احمد صقر،تكيف الدور الرقابي لبنوك المركزية لتعامل مع البنوك الإسلامية، العلوم الإسلامية العالمية الأردنية، تخصص اقتصاد الأعمال، كلية الأعمال، العلوم الإسلامية العالمية الأردنية، سنة 2013، دراسات العلوم الإدارية، المجلة 40.

3. منصوري ا"رقابة البنك المركزي على المصارف –دراسة مقارنة–" لمحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية،العدد الثاني السنة التاسعة 2017.

رابعا المداخلات:

1. ماجدة مدرخ، وصاف عتيقة ، **إدارة السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : الأداء المتميز للنظام المصرفي ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ، يومي 8-9 ماي 2005.

خامسا مواقع عبر الأنترنت:

1. محمد الشرقي، **عراقة النظام المصرفي المغربي على اعتاب القرن الحادي والعشرين**، مقال متاح على الموقع http//daharchives.alhayat.com تاريخ الإطلاع 2018/05/10 على الساعة 10.00.